

Distr.: General  
19 April 2022  
Arabic  
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 165 من جدول الأعمال

تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي  
والأمم المتحدة في دارفور

أداء ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة  
من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

اعتمادات الفترة 2021/2020	484 687 100 دولار
نفقات الفترة 2021/2020	477 342 800 دولار
الرصيد الحر للفترة 2021/2020	7 344 300 دولار



الرجاء إعادة استعمال الورق



## أولا - مقدمة

- 1 - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 (A/76/688). واجتمعت اللجنة، أثناء نظرها في التقرير، مع ممثلي الأمين العام، الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها برود خطية وردت في 11 نيسان/أبريل 2022.
- 2 - أنشأ مجلس الأمن ولاية العملية المختلطة بموجب قراره 1769 (2007)، ومدها في قراراته اللاحقة حتى الفترة المشمولة بهذا التقرير. وقد حدد مجلس الأمن الولاية المتعلقة بفترة الأداء في قراراته 2495 (2019)، و 2517 (2020)، و 2523 (2020)، وكذلك القرار 2525 (2020)، الذي قرر فيه المجلس تمديد ولاية العملية المختلطة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، والقرار 2559 (2020)، الذي قرر فيه المجلس إنهاء ولاية العملية المختلطة اعتباراً من 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. وفي القرار نفسه، طلب المجلس إلى الأمين العام الشروع في خفض التدريجي لعدد أفراد العملية المختلطة في 1 كانون الثاني/يناير 2021، وإتمام سحب جميع عناصرها النظامية والمدنية بحلول 30 حزيران/يونيه 2021، باستثناء العناصر اللازمة لتصفية البعثة. وقرر المجلس كذلك استبقاء وحدة حراسة من ضمن القوام الحالي للعملية المختلطة بهدف حماية أفرادها ومرافقها وأصولها طوال فترة خفض التدريجي والتصفية (انظر A/76/688، الفقرة 7).

## ثانيا - أداء الميزانية للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021

- 3 - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام حدد في تقريره السابق (A/75/597) الميزانية المقترحة للإنفاق على العملية المختلطة خلال الفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021، التي بلغت 474 041 600 دولار (وصافيتها 458 822 800 دولار). وبناء على توصية اللجنة (A/75/633، الفقرة 36)، أذنت الجمعية العامة للأمين العام، في قرارها 251/75، ألف، بالدخول في التزامات لأجل العملية المختلطة بمبلغ لا يتجاوز 198 779 900 دولار للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيه 2021، أخذاً في الاعتبار مبلغ 240 182 900 دولار الذي أذنت به الجمعية العامة سابقاً للعملية للفترة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 بموجب أحكام قرارها 261/74 جيم (A/76/688، الفقرات 1-3).
- 4 - وتشير اللجنة الاستشارية أيضاً إلى أن الأمين العام، استجابة لاتخاذ قرار مجلس الأمن 2559 (2020)، الذي قرر المجلس فيه إنهاء ولاية العملية المختلطة اعتباراً من 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، طلب في مذكرته A/75/800 إلى الجمعية العامة أن تمنحه سلطة الدخول في التزامات بمبلغ يقسم أنصبة مقررة على الدول الأعضاء إجماليه 46 724 300 دولار (صافيه 39 917 600 دولار) من أجل تنفيذ خفض التدريجي للعملية المختلطة على نحو مسؤول في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيه 2021. وبناء على توصية اللجنة (A/75/839، الفقرة 20)، أذنت الجمعية العامة للأمين العام، في قرارها 251/75 بـ بالدخول في التزامات لأجل العملية بمبلغ لا يتجاوز 45 724 300 دولار للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيه 2021، مع مراعاة مبلغ 240 182 900 دولار للفترة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، ومبلغ 198 779 900 دولار للفترة من 1 كانون

الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيه 2021، اللذين أذنت بهما الجمعية العامة سابقاً للعملية بموجب أحكام قرارها 261/74 جيم و 251/75 ألف، على التوالي (A/76/688، الفقرات 4-6).

5 - ويذكر الأمين العام في تقريره أن العملية المختلطة تكبدت نفقات قدرها 477,3 مليون دولار خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهو ما يمثل معدل استخدام للموارد يبلغ 98,5 في المائة، مقارنة بنفقات بلغت 509,3 ملايين دولار ومعدل استخدام للموارد بلغ 99,0 في المائة للفترة 2019/2020. ويعكس الرصيد الحر البالغ 7,3 ملايين دولار تأثير ما يلي: (أ) انخفاض الاحتياجات بما قدره 4,9 ملايين دولار في إطار بند التكاليف التشغيلية، الذي يعزى أساساً إلى انخفاض الاحتياجات من الخدمات واللوازم والمعدات الأخرى عما كان مدرجاً في الميزانية بسبب انخفاض عدد الأصول المنقولة من العملية المختلطة، وإلغاء أنشطة برنامجية وانخفاض الطلب على المتعاقدين الأفراد، إلى جانب انخفاض الطلب على الخدمات في إطار بند الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وبند المرافق والبنى التحتية بسبب إغلاق مواقع أفرقة العملية المختلطة؛ (ب) انخفاض الاحتياجات في إطار بند الأفراد المدنيين بمبلغ 2,3 مليون دولار، الذي يعزى أساساً إلى أن المدفوعات المستحقة للموظفين الدوليين نتيجة لإنهاء خدمتهم قبل التواريخ المقررة كانت أقل مما كان مدرجاً في تقديرات الميزانية المعتمدة (المرجع نفسه، الموجز). ويرد تحليل مفصل لتنفيذ الميزانية في الفرع ثانياً - بناءً من تقرير الأمين العام.

6 - وفيما يتعلق بالنفقات المدرجة في إطار بعض أوجه الإنفاق، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بما يلي:

(أ) يعزى انخفاض الاحتياجات والنواتج في إطار الأنشطة البرنامجية أساساً إلى تنقيح أو إلغاء المشاريع البرنامجية التي انطلقت خلال الفترة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 وتم تقييمها بعد إنهاء ولاية العملية المختلطة تمشياً مع أحكام قرار مجلس الأمن 2559 (2020). وخلال فترة الأداء، اضطرت العملية المختلطة إلى إلغاء أو تقليص نطاق تلك الأنشطة البرنامجية، التي إما كان من المقرر في الأصل أن تبدأ بعد 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 وكان لا بد من إلغائها، وإما تعذر إنجازها بسبب القيود الزمنية والعملية المتعلقة بإنهاء الولاية؛

(ب) تعزى زيادة الاحتياجات في إطار بند مطالبات الوحدات العسكرية المتعلقة بالوفاة والعجز أساساً إلى إنشاء اعتماد للمطالبات المتعلقة بالوفاة والعجز التي يجري استعراضها حالياً في مقر الأمم المتحدة أو التي يمكن الحصول عليها بعد إعادة الوحدات العسكرية التابعة للعملية المختلطة إلى أوطانها. واستناداً إلى الدروس المستفادة من عمليات التصفية السابقة، لا تزال الأمانة العامة للأمم المتحدة تتلقى مطالبات متعلقة بالوفاة والعجز بشأن الأفراد النظاميين الذين أعيدوا إلى أوطانهم من بعثات حفظ السلام المغلقة. وبالنظر إلى عدد أفراد الشرطة والأفراد العسكريين التابعين للعملية المختلطة الذين أعيدوا إلى أوطانهم خلال الفترة 2020/2021، تقرر رصد اعتمادات لضمان أن موارد البعثة كافية لتغطية المطالبات المتعلقة بالوفاة والعجز التي وردت بالفعل أو يمكن أن ترد في المستقبل؛

(ج) في إطار بند الموظفين المدنيين، تعزى الزيادة في الاحتياجات من فئة الإنفاق المتعلقة بمتطوعي الأمم المتحدة بما قدره 1,6 مليون دولار أساساً إلى اعتماد حُصص لتغطية المدفوعات المستحقة للمتطوعين الدوليين وقت إعادتهم إلى أوطانهم. كما إن الزيادة في بدل معيشة المتطوعين بسبب الزيادة في مضاعف تسوية مقر العمل للسودان ساهمت في زيادة الاحتياجات. وعند انتهاء الخدمة في العملية

المختلطة، تلقى المتطوعون مبالغ إجمالية تم حسابها لتغطية تكاليف السفر إما إلى الأماكن التي استقدموا منها أو أماكن إقامتهم. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى المتطوعون الدوليون الذين أنهت خدمتهم بدلات المغادرة في شكل مبالغ إجمالية تم حسابها استناداً إلى مجمل مدة الخدمة؛

(د) فيما يتعلق بالدعم، يعزى انخفاض الاستهلاك في مختلف فئات الوقود إلى إنهاء الولاية وإغلاق مواقع الأفرقة، وانتهاء خدمة الموظفين، وإعادة الأفراد النظاميين إلى أوطانهم. وبالمثل، يعزى انخفاض الاحتياجات والنواتج في إطار بند تكنولوجيات الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية إلى وقف تشغيل المعدات غير الصالحة للاستعمال، والخفض التدريجي للعملية مع ما يترتب عليه من تقليص عدد الموظفين والمواقع المادية التي يتعين دعمها. وفيما يتعلق بإدارة المركبات والنقل البري، يعزى انخفاض النواتج الفعلية إلى النقص التدريجي في عدد المركبات والاحتياجات من المركبات ولوازمها نتيجة لإغلاق المواقع وإعادة الموظفين إلى أوطانهم. وعلاوة على ذلك، قدمت العملية المختلطة خدمات يومية بالحافلات المكونية، مما مكن من تحسين الاستفادة من المركبات الشخصية والنقص من استخدامها.

7 - وعند الاستفسار، قدمت إلى اللجنة الاستشارية أيضاً معلومات عن الوضع المالي الذي كانت عليه البعثة في 31 آذار/مارس 2021، الذي يرد في الجدول 1 أدناه. واللجنة الاستشارية على ثقة من أن معلومات مستكملة عن الوضع المالي، تشمل المساهمات التي لم تدفعها الدول الأعضاء إلى العملية المختلطة، ستقدم إلى الجمعية العامة في وقت نظرها في هذا التقرير.

#### الجدول 1

#### موجز الوضع المالي للعملية المختلطة في 31 آذار/مارس 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	الوصف
12 933,1	أولاً - الأصول النقدية
	ثانياً - الاحتياجات النقدية (الخصوم)
198,6	التبرعات المحصلة مقدماً
42 215,8	الالتزامات غير المصفاة، بما فيها التزامات الفترات السابقة
3 746,0	الحسابات المستحقة الدفع والخصوم الأخرى
46 160,4	المجموع الفرعي
(33 227,3)	ثالثاً - صافي النقدية المتاح (أولاً مخصوماً منه ثانياً)
	رابعاً - الأرصدة الدائنة المستحقة للدول الأعضاء للفترة المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2021
7 344,3	(أ) الرصيد الحر
	(ب) الإيرادات الأخرى
533,0	إيرادات الاستثمار
2 002,5	إيرادات أخرى/متنوعة
9 073,2	إلغاء التزامات الفترة السابقة
11 608,7	المجموع الفرعي - الإيرادات الأخرى

المبلغ	الوصف
18 953,0	مجموع الأرصدة الدائنة المستحقة للدول الأعضاء (أ)+(ب)
(52 180,3)	خامسا - الفائض النقدي (العجز) (ثالثا مخصصا منه رابعا)
147 987,4	المساهمات غير المسددة من الدول الأعضاء

8 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المساهمات غير المسددة للعملية المختلطة بلغت 134,2 مليون دولار في 30 حزيران/يونيه 2019، ووصلت إلى 209,2 ملايين و 179,6 مليونا في نهاية حزيران/يونيه 2020 و 2021، على التوالي. وتلاحظ اللجنة أن المساهمات غير المسددة حاليا بلغت 148 مليون دولار في 31 آذار/مارس 2022، كما تلاحظ الاتجاه السلبي المتمثل في ارتفاع المساهمات غير المسددة للبعثة في الدورات السابقة. وتشير اللجنة الاستشارية إلى نداءات الجمعية العامة المتكررة إلى جميع الدول الأعضاء أن تسدد كامل أنصبتها المقررة في الموعد المحدد ودون شروط (انظر الفقرة 39 أدناه).

#### التبرعات غير المدرجة في الميزانية

9 - عند الاستفسار، عُرض على اللجنة الاستشارية أيضا توزيع للتبرعات غير المدرجة في الميزانية التي تلقتها العملية المختلطة خلال الفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021، على النحو المبين في الجدول 2 أدناه.

#### الجدول 2

تفاصيل التبرعات العينية غير المدرجة في الميزانية التي تلقتها العملية المختلطة في الفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	يشمل اتفاق مركز البعثة ما يلي:
301,9	1 - حقوق الهبوط في المطار
379,2	2 - حقوق الرسو في الموانئ البحرية
112,4	3 - رسوم الترددات اللاسلكية
255,9	4 - تسجيل المركبات
73,6	5 - الأراضي التي ساهمت بها حكومة السودان
1 123,0	المجموع

#### ملاك الموظفين

10 - زودت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بمعلومات عن حالة شغل الوظائف في 31 كانون الثاني/يناير 2022، وهي ترد في الجدول 3 أدناه. واللجنة على ثقة من أن معلومات مستكملة عن حالة شغل الوظائف ستقدم إلى الجمعية العامة في وقت نظرها في هذا التقرير.

## الجدول 3

## حالة شغل الوظائف (في 31 كانون الثاني/يناير 2022)

الوظائف	الوظائف المقررة <sup>(أ)</sup>	الوظائف المشغولة	معدل الشواغر (النسبة المئوية)
<b>الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة</b>			
المراقبون العسكريون	-	-	-
الوحدات العسكرية	-	-	-
شرطة الأمم المتحدة	2	2	-
الشرطة المشكّلة	360	-	100,0
<b>الوظائف المدنية</b>			
الموظفون الدوليون	80	74	7,5
الموظفون الوطنيون			
الموظفون الفنيون الوطنيون	7	6	14,3
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	85	78	8,2
<b>المساعدة المؤقتة العامة</b>			
الموظفون الدوليون	-	4	لا ينطبق
الموظفون الوطنيون			
الموظفون الفنيون الوطنيون	-	-	-
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	-	-	-
<b>متطوعو الأمم المتحدة</b>			
المتطوعون الدوليون	9	5	44,4
المتطوعون الوطنيون	-	-	-
الأفراد المقدمون من الحكومات	-	-	-

(أ) تمثل النشر المدرج في الميزانية والمقرر أن يتم في كانون الثاني/يناير 2022 مع مراعاة الخفض التدريجي للملاك الوظيفي تمثيلاً مع خطة تصفية البعثة.

11 - وتشير اللجنة الاستشارية إلى الشواغل التي أعرب عنها مجلس مراجعي الحسابات إزاء الافتقار إلى عملية للاستعراض المقارن في اختيار الموظفين لتشكيل فريق تصفية العملية المختلطة (انظر A/76/5، (المجلد الثاني)، الفقرات 98-101). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن العملية المختلطة بدأت أعمالها المتعلقة بإطار عمل فريق التصفية وهيكله ومعايير أهلية موظفيه في آذار/مارس 2020. وكانت تلك الأعمال بمثابة شرط مسبق لقيام العملية المختلطة بصياغة خطة خفضها التدريجي وتحديد الموظفين الذين يتعين إنهاء خدمتهم خلال فترة خفض التدريجي المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2021. ولم يشمل فريق التصفية فئتين من الموظفين، وهما فئة الموظفين الذين لم يستوفوا المعايير المحددة للتعين للخدمة في الفريق، وفئة الموظفين الذين استوفوا المعايير ولم توجد وظائف/مناصب كافية لاستيعابهم.

12 - وشملت معايير التعيين في فريق التصفية، بالإضافة إلى مدى ثقة قيادة شعبة دعم البعثات في قدرات الموظفين وكفاءاتهم، السلوك الملائم (في العمل كفرد من الفريق مع الالتزام الواضح بذلك)؛ والمهارات الوظيفية المناسبة؛ وما يلزم من الاستعداد لتفويض السلطة؛ وتولي الأدوار الصحيحة في إطار نظام أوموجا؛ والعضوية اللازمة في اللجنة المحلية المعنية بالعقود، والمجلس المحلي لحصر الممتلكات، والمجلس المحلي لمراجعة المطالبات، ولجنة فتح المناقصات؛ والدرجة التقديرية المناسبة في القيم الأساسية، والكفاءات الأساسية، والكفاءات الإدارية، حيثما ينطبق ذلك؛ وتقييم نهاية العام. ونشرت هذه المعايير في إطار فريق تصفية العملية المختلطة، وأعلن عنها في التعميمات والتوجيهات التي أرسلت إلى جميع موظفي البعثة، ونوقشت في اللقاءات الجماعية المفتوحة، التي كانت متاحة لجميع الموظفين. وكان الاختيار مفتوحاً للمرشحين الداخليين والخارجيين بناءً على تلك المعايير. وكان من بين المرشحين الداخليين أفراد العملية المختلطة الذين يخدمون في البعثة أو الذين غادروا العملية المختلطة للعمل في هيئات أخرى من الأمانة العامة للأمم المتحدة أثناء فترة الخفض التدريجي ولم يتم تخصيصهم لفريق التصفية. وكان المرشحون الخارجيون من أفراد العملية المختلطة الذين أنهت خدمتهم في البعثة وفي منظومة الأمم المتحدة.

13 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أوصت إدارة الدعم العملي، التي كان لها دور استشاري، بأن تعد البعثة توصيفات وظيفية للمهام التي ستكون مطلوبة خلال مرحلة التصفية. وأفادت الإدارة كذلك بأن أعضاء فريق التصفية لن يخضعوا عند تحديدهم لعملية الاستعراض المقارن، وهي الممارسة المتبعة منذ إغلاق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في عام 2017. وقد نشأت ممارسة إعفاء فريق التصفية من عملية الاستعراض المقارن عن الإقرار بأن كل فريق من هذا القبيل سيحتاج إلى مهام ومجموعات مهارات وأدوار معينة يجب تحديدها بوضوح قبل الخفض التدريجي الكامل للبعثة. وعلى النقيض من ذلك، تقتصر عملية الاستعراض المقارن على إجراء مقارنة بين الموظفين الذين يؤديون مهام مماثلة عموماً ولا تجري تقييماً للمهام أو المهارات المحددة التي قد تكون مطلوبة أثناء التصفية. ولما كان قرار تكليف الموظفين بالعمل في فريق التصفية يقع على عاتق مدير دعم البعثة، كان عليه أن يكفل أن يتمتع من يكلفون بالانضمام إلى الفريق بالخبرة والمعرفة اللازمتين للإبقاء عليهم لأداء العمل خلال فترة التصفية.

14 - وترى اللجنة الاستشارية أن أي معايير لاختيار أفرقة التصفية ينبغي أن تتسم بالموضوعية والشفافية وأن ترتبط بالخبرة والكفاءات اللازمة لكل مهمة من المهام (انظر أيضاً A/76/735، الفقرة 22).

15 - وفيما يتعلق بالمدفوعات المستحقة للموظفين عند انتهاء خدمتهم، أبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأن تلك المدفوعات أدرجت في بند تكاليف الموظفين العامة لكل فئة من فئات الأفراد المدنيين، وهي فئة الموظفين الدوليين، وفئة الموظفين الوطنيين، وفئة الموظفين المدنيين العاملين في إطار المساعدة المؤقتة العامة. وبالإضافة إلى المبالغ المدفوعة عند انتهاء الخدمة، تشمل تكاليف الموظفين العامة المدفوعات والبدلات الأخرى المقدمة إلى موظفي الأمم المتحدة المدنيين عملاً بالنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة، والمنهجية التي أقرتها لجنة الخدمة المدنية الدولية. وخلال الفترة 2020/2021، تم تحديد أهم الاختلافات من حيث القيمة المطلقة في إطار بند التكاليف العامة للموظفين الدوليين في مبلغ 2,6 مليون دولار، أي 3,2 في المائة. وقدر أن نسبة تكاليف الموظفين العامة لفترة الخفض التدريجي للعملية المختلطة تبلغ 95 في المائة، مقارنة بنسبة تكاليف الموظفين العامة للموظفين البالغة 110,3 في المائة التي اعتُمدت للبعثة في الفترة 2020/2021، والتي تمثل النسبة الفعلية لمدة 12 شهراً، من 1 كانون الثاني/يناير إلى

31 كانون الأول/ديسمبر 2019. وقد طبق هذا التخفيض لتقادي الازدواجية، لأن النسبة الأصلية لتكاليف الموظفين العامة تشمل بالفعل المدفوعات المستحقة للموظفين وقت انتهاء خدمتهم في إطار الدوران العادي.

16 - وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك، عند الاستفسار، بأن تكاليف الموظفين العامة المتصلة بالمدفوعات المستحقة للموظفين وقت انتهاء خدمتهم أو نقلهم إلى مركز عمل آخر (بالنسبة للموظفين الدوليين) تم حسابها على أساس تحليل خطة إنهاء الخدمة الخاصة بكل موظف من موظفي العملية المختلطة خلال فترة خفض التدريجي للبعثة، الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيه 2021. وتم تحليل حالة كل موظف دولي على أساس معايير منها الترتيبات التعاقدية، والرتبة والدرجة، والمرتب الإجمالي والصافي، والإجازة السنوية المستحقة، وسن انتهاء الخدمة، ومجموع سنوات الخدمة، وتكلفة نقل الموظف إلى بلده الأصلي، وكلها عوامل أثرت على مدفوعات انتهاء الخدمة.

17 - وزودت اللجنة الاستشارية أيضاً، عند الاستفسار، بمعلومات عن النفقات المدرجة في إطار بند التكاليف العامة للموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين، وكذلك الموظفين المدنيين العاملين في إطار المساعدة المؤقتة العامة، خلال فترة الميزانية 2021/2020، والفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 31 كانون الثاني/يناير 2022، على النحو المبين في الجدول 4 أدناه.

#### الجدول 4

نفقات العملية المختلطة في إطار بند تكاليف الموظفين العامة للموظفين المتعلقة بالمدفوعات المستحقة للموظفين عند انتهاء الخدمة، المقيمة خلال الفترة 2021/2020 والفترة 2022/2021 حتى 31 كانون الثاني/يناير 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ (من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 31 كانون الثاني/يناير 2022)

بند الالتزام بالإنفاق

أولا - الوظائف	
(أ) الموظفون الدوليون	
3 560,7	منحة الانتقال
10 301,0	منحة الإعادة إلى الوطن
12 089,7	تعويض إنهاء الخدمة
186,1	التعويض محل مهلة الإشعار
6 617,8	الإجازات السنوية المتراكمة
640,7	الأسفار المتعلقة بانتهاء الخدمة
(4 116,9)	الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
<b>29 279,2</b>	<b>المجموع الفرعي للموظفين الدوليين</b>
(ب) الموظفون الوطنيون	
4 834,1	الإجازات السنوية المتراكمة
(1 057,9)	الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
<b>3 776,2</b>	<b>المجموع الفرعي للموظفين الوطنيين</b>



المبلغ (من 1 تموز/يوليه 2020  
إلى 31 كانون الثاني/يناير 2022)

بند الالتزام بالإنفاق

ثانيا - المساعدة المؤقتة العامة	
(أ) الموظفون الدوليون	
146,0	منحة الانتقال
409,1	منحة الإعادة إلى الوطن
138,8	تعويض إنهاء الخدمة
6,8	التعويض محل مهلة الإشعار
235,5	الإجازات السنوية المتراكمة
23,2	الأسفار المتعلقة بانتهاء الخدمة
(143,2)	الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
<b>816,2</b>	<b>المجموع الفرعي للموظفين الدوليين</b>
(ب) الموظفون الوطنيون	
334,9	الإجازات السنوية المتراكمة
(64,8)	الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
<b>270,1</b>	<b>المجموع الفرعي للموظفين الوطنيين</b>
<b>34 141,7</b>	<b>المجموع</b>

18 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مبلغا مجموعه 26,1 مليون دولار دُفع إلى 131 1 موظفا كجزء من تسوية نهاية خدمتهم. وأبرمت مذكرات تفاهم بشأن تسويات معززة و/أو استثنائية لإنهاء خدمة 73 موظفا لنقص أكبر قدر من تكاليف وطول مدة إجراءات التقاضي. وزودت اللجنة، عند الاستفسار، بالمعلومات المتاحة المتعلقة بالمدفوعات المستحقة لموظفي العملية المختلطة في وقت انتهاء الخدمة، حسب نوع العقد، للفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2021 إلى 28 شباط/فبراير 2022. وأبلغت اللجنة بأن معلومات أكثر تفصيلا عن المبالغ المدفوعة لموظفي العملية المختلطة عند انتهاء الخدمة ستقدم في سياق تقرير أداء ميزانية العملية المختلطة للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022.

19 - وفيما يتعلق بإعادة توزيع الموظفين الذين شملهم خفض الملاك الوظيفي، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، كان ما مجموعه 93 من موظفي العملية المختلطة الذين شملهم الخفض (العاملين بموجب تعيينات دائمة أو مستمرة أو محددة المدة) قد انتقلوا إلى وظائف مختلفة ضمن المنظمة، ومنهم 75 موظفا ممن شملهم الخفض ووضعو تحت سلطة الأمين العام المساعد للموارد البشرية (4 أعيدوا إلى مناصبهم السابقة، و 63 أعيد انتدابهم أفقيا، و 3 أعيد تعيينهم في رتب أدنى، و 5 تم تعيينهم بصفة مؤقتة)، و 18 موظفا تم انتقاؤهم بواسطة نظام اختيار الموظفين في Inspira (10 على المستوى الأفقي، و 1 في رتب أدنى، و 4 في إطار ترقيات، و 3 بصفة مؤقتة). وزودت اللجنة أيضا بمعلومات أولية عن الجهود المبذولة من أجل الاحتفاظ بموظفي العملية المختلطة الذين شملهم الخفض ضمن منظومة الأمم المتحدة خلال الفترة من 1 أيار/مايو إلى كانون الأول/ديسمبر 2021. وأبلغت اللجنة بأن معلومات إضافية عن الجهود المبذولة من أجل الاحتفاظ بموظفي العملية المختلطة الذين

شملهم الخفض ستقدم في سياق تقرير أداء ميزانية العملية المختلطة للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022.

20 - وعند الاستفسار عن السياسة العامة التي يستند إليها الخفض التدريجي وإجراءات إنهاء الخدمة، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن القاعدتين 9-6 و 13-1 من النظام الإداري للموظفين تشكلان الأساس السياساتي لخفض ملاك موظفي الأمم المتحدة المدنيين. وعلى الرغم من وجود توجيهات بشأن الإغلاق المادي وخفض الممتلكات، لا توجد حتى الآن توجيهات إدارية تعمل بها الأمم المتحدة لتوسيع نطاق أحكام النظام الإداري للموظفين التي تغطي تقليص حجم الكيانات وإغلاقها. وبالإضافة إلى النقص بأعداد كبيرة من الموظفين وإنهاء خدمتهم على نطاق العملية المختلطة، أدى هذا الأمر إلى تزايد قلق الموظفين وتطلعاتهم، ومن ثم إلى رفع العديد من قضايا التقييم الإداري. وشعر العديد من الموظفين بأن منظومة الأمم المتحدة خذلتهم، وخاصة منهم 204 موظفين كانوا يعملون بموجب تعيينات دائمة ومستمرة في 1 كانون الثاني/يناير 2021. وتفاقت هذه المسألة نظرا لأن ما مجموعه 125 موظفا تلقوا تعيينات مستمرة في عام 2018. ويعكف مقر الأمم المتحدة على وضع توجيهات إدارية بشأن تعيين الموظفين في مهام خارج الكيان الخاضع للخفض و/أو التصفية، وهو من شأنه أن يستوعب الدروس المستفادة من تصفية العملية المختلطة.

21 - وفيما يتعلق بحالة قضايا التقييم الإداري، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن من بين عدد أولي بلغ 396 1 من الموظفين الدوليين والوطنيين في 1 كانون الثاني/يناير 2021، رفع 63 موظفا ما مجموعه 129 من قضايا التقييم الإداري، منها 27 قضية ضد كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة و 102 ضد العملية المختلطة. ومن بين تلك القضايا البالغ عددها 102، أغلقت وحدة التقييم الإداري 33 قضية لكونها قضايا مكررة و/أو غير مقبولة. والآن، لم تبق من قضايا التقييم الإداري غير المغلقة سوى خمس قضايا (كان من المتوقع إغلاق اثنتين منها في آذار/مارس 2022)، إلى جانب أربع قضايا قيد نظر محكمة الأمم المتحدة للمنازعات (كان من المتوقع أيضا أن تغلق في آذار/مارس 2022).

22 - وتلقت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، معلومات عن الموظفين العاملين بموجب تعيينات دائمة أو مستمرة، الذين أنهيت خدمتهم أو نُقلوا إلى بعثات أخرى، حسب الوظيفة والرتبة ونوع العقد والمركز والكيانات التي استقبلتهم. وطلبت اللجنة أيضا قائمة الموظفين البالغ عددهم 63 موظفا، الذين رفعوا قضايا للتقييم الإداري، حسب نوع القضية وجنسية الموظف. واللجنة الاستشارية على ثقة من أن هذه المعلومات، فضلا عن معلومات مستكملة عن حالة القضايا التي لم تغلق بعد، ستقدم إلى الجمعية العامة وقت نظرها في هذا التقرير (انظر أيضا A/76/735، الفقرة 22، و A/75/822، الفقرة 75، و A/74/737، الفقرة 60، و A/73/755، الفقرة 75).

#### التصرف في الأصول

23 - يذكر الأمين العام في تقريره أن العملية المختلطة أهدت إلى الحكومة المضيفة، تمشيا مع أحكام القاعدة المالية 105-23 (هـ) من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، أصول البنية التحتية مثل الآبار، والفائض من محطات ترميد النفايات الطبية، والمعدات الثقيلة المتخصصة مثل معدات مكافحة الحرائق، ومعدات الحفر، ومعدات المياه والصرف الصحي. وأهدت العملية المختلطة أيضاً أصولاً مختلفة مثل سيارات الإسعاف والمولدات والحاويات المبردة، ومعدات اختبار تفاعل البوليميراز المتسلسل دعماً للأنشطة التي يقوم بها السودان في التصدي لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وقدمت البعثة الدعم أيضاً

في الأنشطة المحلية الرامية إلى التخفيف من أثر غزو الجراد الصحراوي، إذ وهبت مركبات ذات دفع رباعي وحافلات صغيرة ومعدات أخرى (A/76/688، الفقرة 53).

24 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن العملية المختلطة وضعت خططاً للتصرف في ممتلكات الأمم المتحدة استعداداً للخفض التدريجي والتصفية، وفقاً للمعايير والمجموعات المحددة في البند 5-14 من النظام المالي. وشمل ذلك وضع الخطة الأولية للتصرف في الأصول واستكمالها باستمرار في المجموعات الخمس المقررة، وهي المجموعة الأولى للمعدات التي لا تزال في حالة جيدة، والتي يتعين نقلها إلى عمليات حفظ السلام الأخرى أو وضعها في الاحتياط لتتولى صيانتها قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا؛ والمجموعة الثانية للمعدات التي ستنتقل إلى أنشطة الأمم المتحدة الأخرى الممولة من الأنصبة المقررة؛ والمجموعة الثالثة للمعدات التي ستباع بالقيمة العادلة إلى وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية؛ والمجموعة الرابعة للمعدات التي سيتم التصرف فيها عن طريق البيع التجاري؛ والمجموعة الخامسة للمعدات التي سيتم التبرع بها للحكومة مجاناً.

25 - وكما يذكر الأمين العام في تقريره، أنشئ فريق تفتيش مشترك من قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي والعملية المختلطة لفحص جميع الأصول عالية القيمة التي تقرر ضمها إلى احتياطي الأمم المتحدة لاستكمال التقييم التقني اللازم لها والتأكد من حالتها. وبموازاة ذلك، على نحو ما نسقته قاعدة اللوجستيات، تم شحن الأصول الفائضة المطلوبة للاستخدام الفوري في العمليات مباشرة إلى العمليات الميدانية التي طلبتها (A/76/688، الفقرة 92). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن جميع الأصول التي حددها فريق قاعدة اللوجستيات لشحنها إلى احتياطي الأمم المتحدة قد نقلت، باستثناء اثنين من الأصول التي فقدت خلال حادث النهب في الفاشر الذي بدأ في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021، وهما آلة لرص التربة بلغت التكلفة التاريخية لشرائها 255 690,54 دولاراً، ورافعة شوكية بلغت التكلفة التاريخية لشرائها 357 236,22 دولاراً. وقد تجاوز كلا الأصلين العمر الإنتاجي المقدر لهما وأهلت قيمتهما بالكامل. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج بانتظام في مشاريع الميزانية في المستقبل جداول موجزة تتضمن معلومات عن جميع المشتريات من الأصول التي تتلقاها قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي من كل البعثات وقيمتها الحالية.

26 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن البعثة تمكنت، خلال الأشهر الأولى من فترة التصفية، من الحصول على موافقة البلد المضيف على نشر المبيعات التجارية للأصول الفائضة، بما فيها المعدات والمخزونات. وعلى الرغم من النشر والإعلان عن المبيعات على نطاق واسع، لم تعرب أي جهة عن اهتمام كبير رداً على ذلك، مما أدى إلى إلغائها.

27 - وعند الاستفسار، قدم إلى اللجنة الاستشارية موجز للأصول المملوكة للأمم المتحدة التي نقلت إلى عمليات أخرى والأصول التي تم بيعها لفريق الأمم المتحدة القطري والحكومة المضيفة، على النحو الوارد في الجدول 5 أدناه. وأبلغت اللجنة بأن معلومات أكثر تفصيلاً عن إجراءات التصرف في أصول العملية المختلطة، بما فيها الأصول التي تم نقلها أو بيعها، في سياق التقرير النهائي للأمين العام عن تصرف البعثة في الأصول.

## الجدول 5

موجز الأصول المملوكة للأمم المتحدة التي تم نقلها أو بيعها بالقيمة السوقية العادلة

ألف - الأصول المملوكة للأمم المتحدة المنقولة من العملية المختلطة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

السنة المالية	كمية الأصول، بما فيها الممتلكات والمنشآت والمعدات والمخزونات	تكلفة الشراء	صافي القيمة الدفترية
2021/2020	1 596 188	20 615,6	3 440,9
2022/2021	2 463 236	25 434,4	5 444,6
المجموع	4 059 424	46 050,0	8 885,5

باء - الأصول المملوكة للأمم المتحدة التي باعها العملية المختلطة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

السنة المالية	عدد الأصول، بما فيها الممتلكات والمنشآت والمعدات والمخزونات	تكلفة الشراء	صافي القيمة الدفترية
2021/2020	13 779	9 382,7	1 355,3
2022/2021	3 200	15 723,3	2 766,9
المجموع	16 979	25 106,0	4 122,3

## ثالثا - مسائل أخرى

الدروس المستفادة من تصفية العملية المختلطة

28 - يشير الأمين العام في تقريره إلى صدور تكليف بإجراء دراسة لتحديد الدروس المستفادة في آب/أغسطس 2021، كان من المقرر تقديم تقرير بشأنها إلى مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر 2021 (A/76/688، الفرع سادسا - ألف). وعند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بنسخة من تلك الدراسة (S/2021/1099).

29 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بالدروس الرئيسية المستفادة من تصفية العملية المختلطة، وهي تشمل: (أ) وضع استراتيجية للاتصالات في أقرب وقت ممكن للتفاعل مع جميع المحاورين، كالحكومة المضيفة، ومقر الأمم المتحدة، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، وفريق الأمم المتحدة القطري؛ (ب) ضرورة أن تسرع الأمم المتحدة في وضع سياسة تنظم عملية إنهاء خدمة الموظفين أثناء تقليص وتصفية عمليات الأمم المتحدة الميدانية؛ (ج) ضرورة قيام المقرر بإجراء استعراض نقدي للمعايير، وبتقييم الظروف الكفيلة بتحقيق فوائد إجراء تصفية بهذا الحجم في سياق البيئة السياسية والأمنية المتدهورة السائدة؛ (د) ضرورة أن يتحقق في فريق التصفية التوازن الملائم بين القدرة الإدارية والخبرة التقنية أو الموضوعية.

30 - وتحيط اللجنة الاستشارية علماً بالدراسة المتعلقة بالدروس المستفادة، وهي على ثقة من أن تلك الدروس ستندمج في الوثائق التوجيهية وستعمم على البعثات التي سيخفض حجمها في المستقبل، حسب الاقتضاء (انظر الفقرة 33 أدناه).

التنسيق مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان والفريق القطري

31 - دعا مجلس الأمن في قراره 2525 (2020) إلى الانتقال من العملية المختلطة إلى البعثة المتكاملة على مراحل وبصورة متسلسلة وفعالة، وإلى قيام البعثة المتكاملة بإنشاء آلية تنسيق لتحديد الطرائق والأطر الزمنية لانتقال المسؤوليات حيثما يكون للبعثتين أهداف استراتيجية مشتركة. وكما جاء في تقرير الأمين العام، فقد واصلت العملية المختلطة خلال فترة الأداء تخطيطها وتنسيقها المشتركين، على الصعيدين الاستراتيجي والعملي، مع البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري (A/76/688)، الفقرتان 93 و 94).

32 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن مكتب خدمات الرقابة الداخلية أجرى تقييماً لأهمية العملية المختلطة وفعاليتها وكفاءتها في دعم الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام في دارفور بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري. وفي التقرير الذي أعد بناء على ذلك (IED-20-008)، ذكر المكتب أن العملية المختلطة والفريق القطري وجدا صعوبات في تبسيط عملية التخطيط والتنسيق والتكامل نظراً لعوامل شتى، منها ما يلي:

(أ) بدت قيادة العملية الانتقالية مجزأة في إطار غير متكامل ومشئت جغرافياً فيما يتعلق باتخاذ القرارات، وهو وضع تفاقم بفعل تغير الأولويات المؤسسية، وانعدام الوضوح في الأدوار والمسؤوليات، ومحدودية الملكية فيما يخص أهداف المرحلة الانتقالية؛

(ب) لم تتسم آليات التخطيط والتنسيق المشتركة لعملية الانتقال بالفعالية الكافية بسبب التأخير الذي طال عملية التواصل مع حكومة السودان، وعدم كفاية روابط العمل على المستوى التنفيذي، والافتقار إلى التنسيق المنظم بشكل رسمي في الميدان؛

(ج) تأخر جانب بناء السلام في المرحلة الانتقالية تأخراً مفرطاً بسبب أوجه الغموض السياسي، والوضع الأمني السائد، والافتقار إلى الدعم المقدم من المانحين، والمشاكل الداخلية التي تعترض عملية تحديد الأهلية.

33 - وبالإضافة إلى ذلك، أثر استمرار المشاكل النظمية المرتبطة بالقيادة والتكامل والعزلة المؤسسية وغيرها من الصعوبات على التخطيط للمرحلة الانتقالية وتنفيذها. وأثر الانخفاض الحاد في الموارد البشرية وانخفاض الروح المعنوية للموظفين تأثيراً كبيراً على التخطيط للمرحلة الانتقالية والإعداد لها وتنفيذها. ولئن تبين أن المساندة التي قدمها المقر من حيث التوجيه والمشاركة والدعم المعزز كانت مساندة كافية، فقد اتضح أن الدعم المقدم إلى مكتب المنسق المقيم لم يكن كافياً. وتقدم اللجنة الاستشارية تعليقات على عملية الانتقال إلى بناء السلام في سياق نظرها في تقرير الأمين العام عن الاستثمار في الوقاية وبناء السلام (A/76/732). واللجنة الاستشارية على ثقة من أن الدروس الرئيسية المستفادة والتوصيات التي اعتمدها هيئات الرقابة ستوضع في الاعتبار عند التخطيط لعمليات انتقال البعثات وإغلاقها، وذلك بهدف تحسين التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري ونقل الأنشطة المتبقية إليه، بما فيها الأنشطة البرنامجية، بدلاً من مواصلة البعثة تنفيذها (انظر الفقرة 30 أعلاه).

### استراتيجية التطهير البيئي

34 - يوضح الأمين العام في تقريره أن العملية المختلطة وضعت استراتيجية خاصة بالبعثة للإغلاق البيئي للموقع وتطهير بيئته، وذلك استناداً إلى توجيهات إدارة الدعم العملياتي بشأن التطهير البيئي وتسليم مواقع البعثات/الكيانات الميدانية، فضلاً عن تحسين الأساليب والعمليات والمبادرات المستمدة من أفضل الممارسات والدروس المستفادة من بعثات حفظ السلام المنتهية الأخرى التابعة للأمم المتحدة. ونتيجة لقصر الجداول الزمنية المتوقعة للخفض التدريجي للبعثة، قُسمت أعمال التنظيف البيئي للمواقع إلى مرحلتين، هما مرحلة التنظيف الرئيسي، الذي نُفذ في الفترة بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر 2020، ومرحلة التنظيف البيئي النهائي، الذي تم في الفترة بين 1 كانون الثاني/يناير و 26 أيار/مايو 2021 قبل إغلاق كل موقع. وأجرت العملية المختلطة عمليات التنظيف البيئي في جميع المواقع المغلقة قبل تسليمها إلى حكومة السودان. وخلال عملية التنظيف، تعاونت البعثة على نحو وثيق مع الحكومة المضيفة، التي أصدرت شهادات التطهير البيئي بعد التحقق النهائي من مواقع الأفرقة المغلقة.

35 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن الدرجة التقديرية للأداء البيئي للعملية المختلطة ارتفعت من 66 في المائة إلى 73 في المائة في الفترة 2020/2021، وفقاً لسياسات إدارة الدعم العملياتي المتعلقة بإدارة البيئة والنفايات واستراتيجيتها البيئية، وبأن تلك الدرجة لا تزال في تحسن مستمر. وعملاً بقرار مجلس الأمن 2525 (2020)، أتمت العملية المختلطة إجراءات التنظيف البيئي والتسليم في 14 موقعا منفصلاً خلال مرحلة التنظيف النهائي. وبما أن معسكر الفاشر هو الموقع المتبقي في دارفور، ونظراً لبصمته البيئية، فقد قُسم إلى 22 قطاعاً و 5 مواقع فرعية لضمان التنظيف البيئي المسؤول والانتقال والتسليم إلى حكومة السودان. وفي الفترة بين 1 كانون الثاني/يناير و 28 كانون الأول/ديسمبر 2021، أكملت العملية المختلطة عملية التنظيف البيئي الرئيسي في جميع القطاعات الـ 22 والمواقع الفرعية الخمسة. وانتهت قبل ذلك عملية التنظيف النهائي في 16 قطاعاً و 4 مواقع فرعية، سُلم منها إلى الحكومة 13 قطاعاً وموقعان فرعيان. وكان لنهب معسكر الفاشر، الذي بدأ في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021، أثر سلبي على أحواله البيئية. وإذ تقيدت العملية المختلطة بشكل تام بالتزاماتها البيئية، فقد عملت مع إدارة الدعم العملياتي وحكومة السودان ووزارة البيئة بولاية شمال دارفور على تنفيذ خطة عمل مفصلة بشأن المسائل البيئية المتبقية، شملت التخلص الآمن من النفايات المستردة، وإعداد التقارير النهائية بشأن تنظيف معسكر الفاشر والمواقع الفرعية بحلول 31 آذار/مارس 2022. واللجنة الاستشارية على ثقة من أن الأمين العام سيدرج في تقريره المقبل عن الأداء معلومات مستكملة مفصلة عن الأنشطة النهائية لتنظيف البيئة في جميع القطاعات والمواقع.

### أثر جائحة كوفيد-19

36 - يوضح الأمين العام في تقريره أن جائحة كوفيد-19 والقيود ذات الصلة بها التي فرضتها حكومة السودان ظلت تؤثر على أنشطة العملية المختلطة طوال الفترة المشمولة بالتقرير (A/76/688، الفقرات 56-58). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الشواغل الصحية المتعلقة بالانتشار المحتمل للجائحة، من بين عوامل أخرى منها الاحتياجات العملياتية والحالة الأمنية في منطقة البعثة، وُضعت في الاعتبار أثناء التخطيط لإنهاء خدمة موظفي العملية المختلطة. ومن خلال سداد نفقات السفر، دفعت العملية المختلطة تكاليف جميع اختبارات تفاعل البوليميراز المتسلسل الخاصة بفيروس كوفيد-19 في الخرطوم وسددت، عند

الضرورة وحتى وصول الموظفين إلى ديارهم، نفقات الفنادق لكل الموظفين الذين أنهيت خدمتهم وتقطعت بهم السبل خارج السودان بعد مغادرتهم الخرطوم، وعجزوا عن العودة إلى بلدانهم الأصلية بسبب القيود المتصلة بالجائحة و/أو الحجر الصحي الإلزامي الذي فرضته الحكومة خارج مقرات إقامة أسرهم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغت تكاليف الدعم المتصلة بجائحة كوفيد-19 ما قدره 275 700 دولار.

## خاتمة

37 - يرد الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة أن تتخذهما فيما يتعلق بتمويل العملية المختلطة في الفقرة 132 من تقرير الأمين العام. ويُطلب إلى الجمعية (أ) البت في كيفية التصرف في الرصيد الحر البالغ 7 344 300 دولار المتعلق بالفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021؛ (ب) البت في كيفية التصرف في الإيرادات الأخرى للفترة المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2021، البالغة 11 608 700 دولار والمتأتية من إيرادات الاستثمار (533 000 دولار)، والإيرادات الأخرى/المتنوعة (2 002 500 دولار)، ومن إلغاء التزامات الفترة السابقة (9 073 200 دولار).

38 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الأمين العام، نظرا لأنه توقع أن تكون المبالغ الواردة من الدول الأعضاء لدفع اشتراكاتها غير المسددة كافية لتغطية التزامات العملية المختلطة، بما فيها المدفوعات المستحقة للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، لم يقترح إرجاء اتخاذ قرار بشأن كيفية التصرف في الرصيد الحر والإيرادات الأخرى إلى حين النظر في تقرير الأداء النهائي للبعثة. وأثناء إغلاق الفترة المالية 2022/2021، سيتم رصد الوضع المالي للبعثة عن كثب؛ وإذا بدا ذلك الوضع سلبيا، فإن الأمين العام سيقترح إرجاء اتخاذ ذلك القرار. وبالإضافة إلى ذلك، ومثلما جرى أثناء عمليات التصفية السابقة، يُحتمل أن يطلب الأمين العام إلى الجمعية العامة أن تأذن له، على أساس استثنائي وبموافقة مسبقة من اللجنة ووفقا للقواعد والأنظمة ذات الصلة، بالدخول في التزامات بشأن النفقات المتصلة بالأنشطة التي كُلفت بها البعثة، والتي تم تحديدها بعد إغلاق العملية المختلطة، وذلك باستخدام الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام إذا دعت الضرورة.

39 - وإذ تضع اللجنة الاستشارية في اعتبارها الطابع الخاص للعملية المختلطة وتاريخ وضعها المالي (انظر الفقرة 8 أعلاه)، ومستوى العجز النقدي (52 180 300 دولار)، وحالة عدم اليقين بشأن دفع الاشتراكات غير المسددة في حينها (147 987 400 دولار)، توصي اللجنة بأن تقوم الجمعية العامة، على أساس استثنائي، بما يلي:

(أ) الإحاطة علما بالمبلغ الإجمالي 18 953 300 دولار، الذي يشمل الرصيد الحر البالغ 7 344 300 دولار فيما يتعلق بالفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021، والإيرادات الأخرى للفترة المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2021، وقدرها 11 608 700 دولار المتأتية من إيرادات الاستثمار (533 000 دولار)، والإيرادات المتنوعة الأخرى (2 002 500 دولار)، وإلغاء التزامات الفترات السابقة (9 073 200 دولار)؛

(ب) إرجاء البت في كيفية التصرف في المبلغ الإجمالي 18 953 000 دولار المشار إليه في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه، إلى حين نظر الجمعية العامة في تقرير الأداء النهائي للبعثة.